رئيس لجنة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين فوزي أوصديق لـ"الخبر":

"مخرجات ندوة الجزائر وثيقة مرجعية في محاكمة مجرمي الحرب في غزة"

أكد الدكتور فوزي أوصديق، رئيس لجنة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في أرض فلسطين، أن مخرجات ندوة الجزائر الدولية وإعلان الجزائر مع توصيات لجنة التوثيق، ستكون لا محالة وثائق مرجعية ومعيارية أثناء تقديم ملف التوثيق لمحكمة الجنايات الدولية.

نسرين جعفر

● قال الدكتور أوصديق في اتصال مع "الخبر"، أن "توثيق الجرائم حسب إجماع أعضاء اللجنة، هو مرحلة مفصلية وضرورية في جعل الجرائم قرائن قانونية قابلة لأن تكون ذات دلالات قطعية أثناء استعمالها، سواء من قبل المختصين أو تقديمها لمحكمة الجنايات الدولية".

ولفت المتحدث أن لجنة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في أرض فلسطين، عقدت الاجتماع الثاني حضوريا، على هامش الندوة الدولية حول الأليات القانونية والقضائية لتوثيق الجرائم الدولية الواقعة على الشعب الفلسطيني في غزة وملاحقة مرتكبيها أمام القضاء الدولي والوطني تحت عنوان "العدالة للشعب الفلسطيني" التي تنظمها النقابة الوطنية للقضاة والاتحاد الوطني لمنظمات المحامين ومجموع الحقوقيين في الجزائر في الفترة 28-30 نوفمبر.

وناقشت اللجنة واتفقت على محاور دراسة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما توصلت لتقسيم هذه المحاور على أعضاء اللجنة، تم خلال اللقاء الإطلاع على محاور دارسة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة المقدمة من المستشار ناصر الريس والموضوعات والإضافات المقدّمة من الدكتور محمد العسبلي وهي "التجويع والعقوبات الجماعية واستخدام الأسلحة المحرمة وممارسة التهجير القسري للسكان المدنيين".

وتقرّر حسب التقرير الختامي لاجتماع اللجنة، الموافقة على الدراسة، مع إضافة الموضوعات الأتية: القتل العمدي للمدنيين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، الاعتقال التعسفي وإنكار حقوق وضمانات المعتقلين (التعذيب وسوء المعاملة وإنكار ضمانات المحاكمة وغيرها من الحقوق المقرّة باتفاقية جنيف الرابعة، تدمير وتخريب الممتلكات المحمية في غزة والضفة الغربية، الاعتداء على الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف والمستشفيات والمراكز الصحية ومنعهم وعرقلة ممارستهم لمهامهم، استهداف الصحفيين، اعتداءات المستوطنين، التجويع والعقوبات الجماعية، استخدام الأسلحة المحرمة، ممارسة التهجير القسري للسكان المدنيين).

وقررت اللجنة تصنيف هذه الدراسة حسب الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في فلسطين المحتلة وخاصة الجارية في غزة.

وقسمت محاور الدراسة على أعضاء اللجنة، حيث يتولى المستشار ناصر الريس، تقديم المدخل العام والمعلومات الإحصائية لبدء الدراسة القانونية، في حين يتولى القاضي محمد الطراونة تقديم السوابق القضائية من المحكمة الجنائية، أما الدكتور فوزي أوصديق والدكتور محمد العسبلي، فيتكفّلان بالعمل على تقديم الأسس القانونية اللازمة للدراسة القانونية.

وثمّن أعضاء لجنة التوثيق انعقاد "الندوة الدولية ..العدالة للشعب الفلسطيني" والدور الذي قام به أعضاء لجنة التوثيق في هذه الندوة وهو ترأس ثلاثة منهم ثلاث ورش من الأربع لهذه الندوة والمشاركة في لجنة الصياغة، وستكون مخرجات هذه الندوة جزء من الدراسة المزمع إعدادها.

وكما تم اللقاء مع القاضي عوداش العيدي، رئيس النقابة الوطنية وإبراهيم الطائري رئيس اتحاد منظمات المحامين الجزائريين، بصفتهما الرئاسة المشتركة والمنظمة للندوة الدولية ومناقشة نتائج وضرورة تقييم أعمالها وإصدار كتيّب مشترك بها يضم تقريرا عاما يحتوي الترتيبات الإجرائية وتقارير اجتماع اللجان والتوصيات الصادرة عنها وبرنامج وكلمات الافتتاح، وإعلان الجزائر من أجل العدالة للشعب الفلسطيني، والتعاون بين لجنة توثيق الجرائم ولجنة المتابعة وضم أعضاء لجنة التوثيق، بإضافة الدكتور بطاهر بوجلال إلى فريق الخبراء المعاون للجنة المتابعة.

ن.ج

فوزي أوصديق

تعديل جديد على مشروع قانون المالية 2024

الترخيص باستيراد حافلات المسافرين أقل من 5 أعوام

● رفض اقتراح تمديد العمل بقانون تسوية البنايات

● تبنّت اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني، تعديلا على أحكام مشروع قانون المالية 2024 يتيح جمركة حافلات نقل الأشخاص أقل من 5 سنوات، زيادة الإجراء السابق القاضي بجمركة عن السيارات النفعية أقل من ثلاث سنوات.

وبررت اللجنة في تقريرها التكميلي اعتماد التعديل (المادة 113 مكرر 5) الذي بادر به النائب بعزيز عبد الناصر بالحاجة لتجديد حظيرة الحافلات في الجزائر، بـ"الحالة المزرية التي وصلت إليه حظيرة حافلات نقل المسافرين، حيث يقدّر معدل عمرها 15 سنة، مما يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة وما تسبّبه من تلوث بيني".

وتركت اللجنة للسلطات العمومية، تقدير الموقف بخصوص معايير ومواصفات الحافلات المتاح استيرادها عبر إحالة تطبيقها على التنظيم. وقبلت اللجنة أيضا مقترحات تعديل أخرى من 36 مقترح تعديل مرر من غربال مكتب المجلس، فأدرجت تعديلا على المادة 42 من مشروع القانون بإعادة صياغة الفقرة الثانية من الفقرة الثالثة في المادة الفرعية 358 من قانون الضرائب غير المباشرة، وتبنت مقترح المادة 16 مكرر جديدة للنائب أحمد ربحي تتضمن إدراج الشركات المدنية المهنية ضمن مجال تطبيق نظام الضريبة الجزافية. وتكفّلت اللجنة بإعادة صياغة المادة 116 بحذف البند الثالث منها الخاص بمساهمة المؤمن لهم المحددة بنسبة 1٪ من مبلغ العلاوات الصافية بعنوان جميع عمليات التأمين، باستثناء تلك المتعلقة بالسيارات والمخاطر الزراعية وأخطار الأشخاص والقرض "وحذف البند الرابع مساهمة من هيئات التأمين وإعادة التأمين التي تمارس العمليات المشار إليها أعلاه والمحددة بنسبة 10٪ من الأرباح" في باب الإيرادات، حفاظا على نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين وعدم إضافة تسديد أعباء أخرى. واعتمدت اللجنة مادة جديدة (118) للنائب سالمي لخضر تنص على أنه تتم الرقابة على ميزانية البرلمان بغرفتيه وفقا للقواعد المنصوص عليها في أحكام القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وفي أحكام النظام الداخلي للمجلسين وعند الاقتضاء، وفقا للقواعد المنصوص عليها بأحكام القانون المتعلق بقواعد المحاسبة والتسيير المالي. ورفضت اللجنة بالمقابل، مقترحين لتعديل أحكام المادة 100 من المشروع يقضي باحتساب نسبة الخفض المقترحة من قبل الحكومة والمقدّرة بـ10 بالمائة من القيمة الإجمالية لسكنات عدل وليس بعد دفع 25 بالمائة على الأقل من قيمة السكن. وبررت اللجنة رفضها باعتبار أن هذا التدبير الوارد في مشروع قانون المالية، جاء لأجل تحفيز المستفيدين من برنامج السكن بصيغة البيع بالإيجار لدفع المبلغ المتبقي بتخفيض نسبته 10٪ وهذا لإعفاء الخزينة الممنوحة من طرف البنوك في إطار تمويل الخزينة العامة والبنوك خلال مدة سداده.

بالمقابل أدرجت تعديلا لضبط كيفية دفع المستفيد المبلغ المتبقي المخفض بنسبة 10٪ من باقي الإيجار، وذلك بإضافة العبارة "دفعة واحدة" للفقرة الثانية في هذه المادة. وصيغت المادة بالشكل الأتي: تمنح الدولة تخفيضا بنسبة 10٪ لفائدة المستفيدين من السكن بصيغة بالإيجار والذين قاموا بدفع 25٪ من ثمن السكن ويرغبون في تسوية سكناتهم مسبقا عن موعد استحقاقها، وسيتم احتساب هذا التخفيض على أساس باقي الإيجار الذي سيدفعه المستفيد دفعة واحدة، وتحدد كيفيات تطبيق هذا التدبير عن طريق قرار وزاري مشترك للوزير المكلف بالسكن والوزير المكلف بالمالية.

لا تمديد لقانون تسوية البنايات

ورفضت اللجنة، بالمقابل، تمديد العمل بالأجراء الذي يتيح تسوية وضعية البنايات غير المكتملة إلى تاريخ 31 ديسمبر 2024. وبررت رفضها لأن مجاله ليس قانون المالية طبقا لأحكام المادة 9 من القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق لـ 2 سبتمبر 2018، يتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم التي تنصها الأتي: "لا يمكن إدراج أي حكم ضمن قوانين المالية ما لم يتعلق الأمر بموضوع هذه القوانين".

توصيات

وجددت اللجنة المالية بالمجلس في تقريرها، الدعوة لرفع قيمة المبالغ المالية بالعملة الوطنية عند دخول أو خروج المسفّرين من التراب الوطني، رغم رفضها قبول تعديل يتيح إخراج مبلغ يصل لـ 5 ملايين سنتيم و2000 أورو.

وأكدت أيضا على الحاجة لتوجيه ناتج الرسم السنوي على السكن لصالح صيانة وتهيئة العمارات القديمة والواجهات المطلة على الشوارع الأساسية في الولاية، إقرارا لمبدأ العام أن لكل رسم غاية وهدف، والإسراع في إعداد مشروع قانون الجباية المحلية بما يمكّن من إرساء الإصلاحات اللازمة في المجال، بهدف دعم الموارد المالية للجماعات الإقليمية. **جمال. ف**

الإعلامي اللبناني سامي كليب

"الإعلام الغربي سقط سقطة أخلاقية مذلّة"

● فضح الكاتب والصحفي اللبناني، سامي كليب، الإعلام الغربي الذي كان منحازا للكيان الصهيوني في ظل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان غزة. وقال "إنه إعلام سقط سقطة أخلاقية مذلة ولن تقوم له قائمة". لافتا إلى أن ما حدث في 7 من أكتوبر الماضي، هو ضربة قاسمة للمشروع الصهيوني.

وأوضح سامي كليب الذي نزل، أمس، ضيفا على منتدى جريدة "الفجر" بالعاصمة، بأن "الإعلام الغربي سقط سقطة أخلاقية مذلة نظير صمته وانحيازه للكيان الصهيوني، في وقت حدد فيه الكيان الصهيوني حتى معدّل لسعرات الحرارية لساكنة غزة لوضعهم موضع من ينتظر الموت، إما أن يغادروا المنطقة أو الموت جوعا..."، ومع أنه على وجه عام أعطى بطاقة حسن السلوك للإعلام العربي في تعاطيه مع الحرب على غزة، إلا أنه يرى أن هناك فئة ساوت بين الضحية والجلاد، بدليل وجود دول عربية تتمنى أن تقضي إسرائيل على حركة حماس. وينظر الكاتب والصحفي سامي كليب إلى ما تتعرض له غزة من حرب إبادة، على أنه جزء من مخطط بدأ بتدمير عدة دول عربية منذ سنوات، بينها المصير الذي لقيته لبنان، مرورا بتدمير العراق بكل ما لديه من ذاكرة حضارية، سواء بسرقة ذاكرته التي تزيد عن الـ 6 آلاف سنة، بينها الآثار التي تعود إلى العهد السومري، وتقسيم السودان لضرب الأمن القومي العربي، فضلا عن تدمير سوريا واليمن وليبيا، كل ذلك لأجل تفكيك حزام الدعم الذي كانت تستمد منه فلسطين دعمها. وقال "لقد جرى تخويف هذه الدول العربية، إما أن تدمّر أو تقيم علاقات مع إسرائيل..". ومع ذلك يرى أنه رغم همجية الكيان الصهيوني في جانب عدوانه، إلا أنه اليوم يعرف أخطر مرحلة اهتزاز في حياته، طالما أن المقاومة ماضية في تصديها إلى أبد الأبدين.

سامي كليب

وفي معرض إجابته على واحدة من الأسئلة بشأن ما إذا كان حل الدولتين سيقود إلى حل، قال "إن الشرعية الدولية لن تأتي بشيء طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنّت 80 قرارا بشأن القضية الفلسطينية، بينها 55 قرارا ضد فلسطين. لذلك، فإن الحل الذي يمكن أن يطرح هو إقامة دولة واحدة مثل جنوب إفريقيا، على اعتبار أننا نشهد منذ مدة تنامي موجة المسيحيين الصهاينة بقوة، حيث أصبحت لهم مكانة كبيرة، فهي منظومة دينية عسكرية. وموازاة مع ذلك، يضيف، هناك تحولات دولية تتم على المستوى الدولي من نحو تحركات كل من الصين وروسيا ومنظمات دولية، تزامنت ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي في العالم التي ساهمت هي الأخرى في إحداث تغيير في الرأي العام الدولي. واعتبر الصحفي اللبناني، أن ما حدث في 7 أكتوبر الماضي، يعد لحظة مفصلية أعادت فرض القضية الفلسطينية دوليا، إذ تكبّد الكيان الصهيوني 60 مليار دولار منذ بدء الحرب، ولفت إلى أن الأمة العربية بحاجة إلى "السيف الجزائري" من الناحية الشعبية والسياسية والعسكرية".

نوار سوكو

وزير المجاهدين العيد ربيقة يستنكر

"مشاهد محرقة الأغواط تتكرر في غزة"

● أشار وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، أن مشاهد محرقة الأغواط لسنة 1852 تتكرر اليوم في غزة من إبادة ومجازر وتصفية جسدية للعزل.

وأوضح ربيقة خلال ندوة علمية إعلامية بمناسبة الذكرى 171 لمحرقة الأغواط بعنوان "الإبادة عقيدة احتلال مشهد عام الخلية يتكرر في غزة"، أن سكان الأغواط في الرابع ديسمبر 1852 حطموا كبرياء الاستعمار وقدّموا ثمنا غاليا بالتضحية بأرواحهم رافضين الاستسلام للاستعمار الذي لجأ إلى الاستدمار وانتهاج حرب إبادة شاملة تضمنت السلب والنهب والتخريب وكذا الحرق والبطش والتصفية الجسدية والمجازر الرهيبة، فكان جرحا غائرا في الذاكرة بعد إبادة ثلثي السكان باستخدام مختلف الأسلحة.

وأضاف ربيقة أن هذه المشاهد تتكرر اليوم في غزة، من خلال الوجه المخزي للكيان الصهيوني بمناوراته الاستيطانية ومحاولته إبادة الشعب الفلسطيني الصامد لأحقيته في أرضه وإقامة دولته، وهو ما أكده رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مشيدا بدعم الجزائر المتواصل ورفض أشكال العنف والإبادة المنتهجة ضد أبناء غزة الجريحة.

وخلال هذه الندوة المنظمة بالتنسيق مع المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أشاد المتدخلون بتضحيات سكان الأغواط في محرقة تتكرر اليوم في غزة، بإبادة جماعية ينتهجها المستدمر الضعيف الذي يستهدف الأبرياء.

ب. وسيم

بوغالي يحتوي أزمة ميزانية المجلس الشعبي الوطني

● تدخّل رئيس المجلس الشعبي الوطني، إبراهيم بوغالي، أمس، لإقناع أعضاء اللجنة المالية بالمجلس، بتزكية مشروع ميزانية المجلس، بعد المعارضة التي أبدوها، أول أمس، خلال اجتماع اللجنة الذي امتد لساعات الليل.

واعترض أعضاء في اللجنة بقوة، خلال الاجتماع على توزيع الاعتمادات وزيادة المخصصات المالية في بعض الأبواب دون مبرر وغياب حصيلة ميزانية 2023 حسب مصادر من اللجنة. وتوّج الاجتماع الذي دام ساعات، أمس، بتسوية قضايا عالقة تخص حقوق النواب، ومنها الحصول على قرض ميسر للحصول على سيارات أسوة بنواب العهدات السابقة، بعد رفع المعوقات على هذا الإجراء وأغلبها خارج مجال اختصاص الهيئة. ووعد بوغالي، حسب مصادرنا، بتخصيص جلسات استماع مع المجموعات البرلمانية، كل على حدة، لمناقشة قضايا المجلس قبل عامين ونصف من اكتمال العهدة الحالية، كما التزم بالعمل على تسهيل مهام النواب لأداء مهامهم. **ج. ف**